تنفيذية الأممية الشيوعية

الحركة الشيوعية النسائية

مشروع أطروحات 1920

تنفيذية الأممية الشيوعية

مشروع أطروحات في الحركة الشيوعية النسائية، 1920

أقرتها تنفيذية الأممية الشيوعية بتفويض من المؤتمر الشيوعي العالمي الثاني

(الأممية الشيوعية (الطبعة الروسية)، سنة 1920، عدد 15، الصفحات 3453-3472.)

ترجمة: نبع - النشر البلشفي العربي، مارس 2024

المصدر المعتمد في الترجمة

Проект тезисов для коммунистического женского движения, *Коммунистический Интернационал*, 1920 г., №15, стр. 3453—3472

فقرة 1. يؤكد المؤتمر الشيوعي العالمي الثاني مرة أخرى قرار المؤتمر الشيوعي العالمي الأول المتعلق بضرورة إيقاظ الوعي الطبقي صلب الجماهير الغفيرة من العاملات قصد تثقيفهن بالروح الشيوعية وتوحيدهن باعتبارهن شيوعيات ثوريات مصممات ومدركات لأهدافهن بوضوح.

إن المشاركة الأكثر نشاطا للمرأة العاملة في النضال الثوري في سبيل الإطاحة بالرأسمالية وتحقيق الشيوعية أمر ضروري.

ومن الضروري ضمان حصول جميع النساء على كامل الحقوق الاجتماعية حتى يتسنى لهن، سواء في التعليم أو الشغل، أو الأمومة، تنمية كافة جوانب الشخصية الإنسانية الحرة، المرتبطة بأواصر التضامن بالمجتمع بأكمله.

لذا، يجب على البروليتاريا أن تكتسب الوحدة والقوة حتى تخلق الشروط الاجتماعية لتحقيق هذا الهدف أثناء النضال الثوري ضد النظام البرجوازي وكذلك أثناء البناء الثوري للنظام الجديد.

فقرة 2. يعلمنا كل من التاريخ المنقضي والمعاصر أن الملكية الخاصة هي السبب الأخير والأعمق لهيمنة الرجل على المرأة وسيادته عليها. إذ فقط مع ظهور الملكية الخاصة وترسخها بات من الممكن أن يصبح العبد والمرأة وطفلها ملكا للرجل؛ وفقط على هذا الأساس من سيطرة الرجل على الرجل أمكن أن يتطور اعتماد المرأة، كزوجة وأم، على الرجل وخضوعها له، وافتقارها إلى الحقوق في العائلة وفي الحياة العامة. لكن هذا الاعتماد ظل راسخا حتى يومنا هذا صلب ما يسمى بالشعوب المتمدنة في أخلاقها وأحكامها المسبقة، وفي انعدام الحقوق أو على الأقل في انتقاص حقوق المرأة أمام القانون؛ وفي وضعها الدوني في العائلة والدولة والمجتمع؛ وفي طبيعة الرعاية النفسية لها وتأخرها الفكري؛ وفي تقدير غير كاف لأهمية الأمومة بالنسبة للمجتمع. ولقد جرى تسهيل هذا الوضع صلب الشعوب المتمدنة الأوروبية من خلال واقع أنه مع تطور الحرف اليدوية، أُجبرت النساء على ترك مجال إنتاج السلع الاجتماعية واضطررن إلى حصر أنشطتهن ضمن دائرة أسرهن الخاصة.

فلكي تكون للمرأة المساواة التامة في الحقوق في الممارسة العملية، لا فقط في النصوص القانونية الميتة التي لا تزال حبرا على ورق، فتتاح لها مثلها مثل الرجل، الفرصة لتطوير شخصيتها الإنسانية بحرية – لا بد من توفر شرطان أساسيان ضروريان: أولهما، إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستبدالها بالملكية العامة. وثانيهما، من الضروري إدراج أنشطة المرأة في عملية الإنتاج الاجتماعي في مجتمع لن يعرف بعد الآن الاستغلال العبودي.

فقط تنفيذ ذينك الشرطين سيحرر المرأة والأم، في الحياة العائلية، من الاعتماد الاقتصادي على زوجها، وفي الحياة الصناعية – المرأة البروليتارية والموظفة – من الاستعباد الاقتصادي والاستغلال الرأسمالي. عندها فقط لن تذهب سدى نقاط القوة والمواهب الثمينة عند المرأة بسبب مسؤولياتها الأحادية الجانب والثقيلة التي يفرضها عليها التدبير المنزلي والأمومة أو الشغل. ثم سيجري تدشين إمكانية الجمع المتناغم بين ذينك النوعين من الأنشطة. إن تنفيذ ذينك الشرطين هو الضامن الوحيد حتى تكون المرأة، بعد أن طورت قدراتها ونقاط قوتها بشكل كامل، عاملة مبدعة مساوية ومسؤولة على قدم المساواة في مجتمع مؤلف من عمال متساويين ومسؤولين على قدم المساواة. ثم تدمج جميع الأنشطة المهنية مع الأمومة في سلسلة واحدة متكاملة من أنشطة الحياة.

فقرة 3. كانت الحركة البرجوازية النسائية عاجزة عن تحقيق المساواة والكرامة الإنسانية لجميع النساء. بالطبع، حققت نجاحا أساسيا هاما. فقد تخلى المجتمع البرجوازي ودولته رسميا عن الاعتقاد القديم حول وضع المرأة الدوني، واعترف، إلى جانب مساواتها، بالمساواة الاجتماعية مع الرجل. ومع ذلك، من الناحية العملية، فإن طرح المطالب الحقوقية النسائية يتلخص إجمالا في إصلاح النظام الرأسمالي لصالح النساء من الطبقات المالكة؛ إن الغالبية العظمى من البروليتاريات، زوجات العمال، لا تزلن ضحايا الاستعباد والاستغلال، ولا تُقابل كرامتهن الإنسانية وحقوقهن ومصالحهن إلا بالازدراء.

يمثل حق المرأة في التصرف الحر في شخصيتها وممتلكاتها في ظل النظام الرأسمالي المرحلة الأخيرة في تحرير الملكية وتوسيع إمكانية استغلال الرأسماليين المرأة البروليتارية. إن حق المرأة في التعليم والشغل المتساوي مع الرجل يتلخص في قبول النساء من الطبقات المالكة فيما يسمى بالمهن العليا، والتي بفضلها يمكن لمبدأ المنافسة الرأسمالية أن يظهر نفسه دون عوائق ويؤدي إلى تفاقم أكبر للصراع والخلاف الاقتصادي والاجتماعي بين الجنسين. وحتى المطلب النسائي الأعظم أهمية – مطلب المساواة السياسية الكاملة مع الرجل، وخاصة الاعتراف بحق المرأة في التصويت الإيجابي والسلبي – غير كاف على الإطلاق لضمان حصول النساء الفقيرات أو المحرومات على كامل حقوقهن وكامل حريتهن.

يؤدي حق الاقتراع في ظل الرأسمالية فقط إلى ترسيخ الديمقراطية السياسية البرجوازية الرسمية، ولا يؤدي أبدا إلى ديمقراطية بروليتارية اقتصادية فعلية. فلا يعني حق الاقتراع العام والمتساوي والسري والمباشر والإيجابي والسلبي لجميع البالغين سوى الخطوة الأخيرة في تطور الديمقراطية البرجوازية وهو الأساس

والواجهة لأفضل شكل سياسي لهيمنة طبقة المالكين والمستغِلين. وتتكشف في الفترة الحالية من الإمبريالية والتطور الاجتماعي الثوري هذه الهيمنة الطبقية، على عكس حق الاقتراع الديمقراطي، فتصبح الدكتاتورية الطبقية الأكثر عنفا ووحشية مسلطة على الفقراء والمستغلين. فلا يلغي ذلك الاقتراع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وبالتالي لا يلغي أسباب الاعتماد الاقتصادي للأغلبية العظمى من النساء والرجال على الأقلية المالكة من النساء والرجال، فضلا عن استغلال الأولين من قبل الأخيرين. وهي لا تخفي تلك التبعية وذلك الاستغلال إلا بستار خادع عن المساواة السياسية. لذا، لا يمكن حتى للمساواة السياسية الكاملة أن تصبح هدف النساء البروليتاريات النهائي لتطلعاتهن ونضالهن. ففرص الانتخاب والترشح ليست، بالنسبة لهن، سوى إحدى الطرق من بين طرق أخرى قصد الاتحاد والاستعداد للنشاط والنضال في سبيل تركيز نظام اجتماعي متحرر من سيطرة الملكية الخاصة على الناس، وبالتالي، نظام اجتماعي للعمال الأحرار والمتساويين والمسؤولين على قدم المساواة، بعد إزالة العداء الطبقي بين المستغِلين والمستغَلين،

فقرة 4. الشيوعية هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي يطبق ذينك الشرطين، وبالتالي يضمن الحرية الكاملة وجميع الحقوق لجميع النساء. فأساس الشيوعية هو الملكية العامة لوسائل الإنتاج الكبرى والتوزيع والتبادل، التي تحدد أسس الاقتصاد الاجتماعي. وإذ يلغي الملكية الخاصة لتلك الوسائل، فإنه يقضي على أساس استعباد الإنسان للإنسان واستغلاله، ويلغي العداء الاجتماعي بين الأغنياء والفقراء، والمستغِلين والمستغَلين، والمسيطرين والمستعبدين، وفي ذات الوقت، العداء الاقتصادي والاجتماعي بين الرجل والمرأة. فالفرد، بصفته مالكا عاما ومسيّرا ومتعاونا في مجال الإنتاج والتوزيع، وكمشارك في استهلاك القيم المادية والثقافية، فإنه يعتمد، في تطوره وأنشطته، فقط على المجتمع ككل الذي يرتبط به وتضامن المصالح فيه؛ فلا يعتمد، مثل المرأة، على شخص واحد بعينه – زوجها، أو على خلية صغيرة متحدة أخلاقيا – العائلة، ولا حتى على رأس المال الذي يضغط على فائض القيمة واستغلال الطبقة المحكومة.

إن القانون الأسمى في الاقتصاد الشيوعي هو تلبية الحاجات المادية والثقافية لجميع أفراد المجتمع إلى الحد الذي يسمح به الإنتاج والفرص الثقافية المتاحة على أوسع نطاق والتي يوفرها التقدم الاقتصادي المستمر. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال التجنيد الإجباري والشامل لجميع البالغين الأصحاء، ذوي النمو الطبيعي، دون تمييز بين الجنسين. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تنظيم اجتماعي يُعترف فيه بتكافؤ جميع الأعمال الضرورية والمفيدة اجتماعيا، وتُحترم الأمومة كوظيفة اجتماعية، وحيث يوضع كل فرد في المجتمع منذ ولادته في ظروف تجعله فردا مشاركا فعالا وواعيا في العمل الاجتماعي الحر.

فقرة 5. إن الشيوعية، وهي المحرر العظيم للمرأة، لا يمكن أن تكون على الإطلاق خلاصة نضال مشترك من جانب نساء جميع الطبقات في سبيل إصلاح النظام البرجوازي وفقا لمطالب بطلات الحركة النسوية، أي النضال ضد المكانة الاجتماعية المتميزة للرجال. فلا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال النضال الطبقي المشترك من جانب رجال ونساء البروليتاريا المستغَلة ضد الامتيازات وضد سلطة رجال ونساء الطبقات المستغِلة والمالكة. وهدف هذا الصراع الطبقي هو الانتصار على المجتمع البرجوازي والرأسمالية. ولا يمكن للبروليتاريا في هذا الصراع أن تنتصر إلا عندما تقوم، عبر الانتفاضات الثورية الجماهيرية، بتحطيم سلطة البرجوازية المستغِلة، وهيمنتها الطبقية في الاقتصاد والدولة، وكسب السلطة السياسية وتركيز دكتاتورية طبقتها الخاصة في شكل النظام السوفييتي. ليست الديمقراطية البرجوازية، بل فقط هيمنة الطبقة البروليتارية التي تأسست بعد الإطاحة بهذه الديمقراطية، أي الدولة البروليتارية، هي خطوة ضرورية تسبق إنشاء مجتمع شيوعي يتمتع فيه العمال الأحرار بالحقوق المتساوية والمسؤوليات المتساوية. وتصارع الطبقات المستغِلة والحاكمة في سبيل سلطة الدولة ضد البروليتاريا الثورية مستخدمة أكثر أساليب العنف وحشية التي تميز دكتاتورية طبقتها. وأخيرا يبلغ الأمر أعلى مرحلة من العمل الثوري من جانب الجماهير المستغَلة والمضطهَدة، إلى الحرب الأهلية.

إن انتصار البروليتاريا عبر الانتفاضات الجماهيرية الثورية وفي الحرب الأهلية مستحيل دون مشاركة النساء البروليتاريات اللواتي يدركن بوضوح أهدافهن وطريقهن، وهن على استعداد لتقديم كل أنواع التضحيات ومصممات على النضال حتى النهاية. لأنهن تؤلفن نصف الشعب الكادح، بل وأكثر من نصف الشعب المتحضر، ويكون دورهن في الاقتصاد الاجتماعي وفي العائلة، في كثير من الأحيان، حاسما سواء بالنسبة لنتيجة الصراع الطبقي بين المستغِلين والمستغَلين، أو لتحديد موقف البروليتاريين الأفراد من هذا الصراع. إن كسب البروليتاريا السلطة السياسية يجب أن يكون أيضا من عمل الشيوعيين البروليتاريين المقتنعين. وهذا ينطبق أيضا على إنشاء النظام السوفييتي بعد قيام دكتاتورية الطبقة البروليتارية، وعلى تطبيق الشيوعية. إن هذه الثورة الاجتماعية، وهي الأعمق والأعظم، ثورة في الأسس الاقتصادية للمجتمع، في جميع مؤسساته، في كامل حياته الثقافية والنفسية، إنما هي مستحيلة دون مشاركة جماهير النساء الغفيرة ذوات التوجه الشيوعي مشاركة نشطة وواعية. إن مشاركة هذه الجماهير النسائية لا تعني فقط زيادة كمية في الجهود الرامية إلى تحقيق الشيوعية، بل تعني أيضا تغييرا في نوعيتها، وبالتالي إثراء محتواها وزيادة خصوبتها. وهو شرط للزيادة الضرورية في الثروة المجتمع المادية وتعزيز ثقافته وتعميقها.

ومثلما يندمج نضال البروليتاريا الطبقي الثوري في كل بلد بعينه في نضال أممي ليبلغ ذروته في الثورة العالمية، كذلك نضال المرأة الثوري ضد الرأسمالية، وأعلى مراحلها – الإمبريالية، في سبيل دكتاتورية البروليتاريا وفي سبيل تركيز دكتاتورية طبقية بروليتارية وفي سبيل النظام السوفييتي – يجب أيضا أن يصبح أمميا.

فقرة 6. لقد أدت الحرب الإمبريالية العالمية الإجرامية البشعة فيما بين الدول الرأسمالية الكبرى وما خلقته من ظروف، إلى تفاقم تلك التناقضات والكوارث الاجتماعية التي تمثل العواقب الحتمية للرأسمالية والتي لا يمكن أن تختفي بالنسبة للأغلبية الساحقة من النساء إلا بتحطيمها. ولا ينطبق ذلك فقط على البلدان المتحاربة، بل أيضا على ما يسمى بالبلدان المحايدة، لأنها شاركت أيضا، بقدر معين، في جريمة الحرب العالمية الدموية ووجدت نفسها في دائرة نفوذها. وإن التناقض الشديد والمتعاظم بين أسعار المضاربة في الضروريات الأساسية والدخل، ووسائل عيش ملايين لا حصر لها من النساء، يجعل همومهن وحرمانهن ومعاناتهن وصعوباتهن لا تطاق كعاملات وربات بيوت وأمهات. لقد أصبحت الحاجة إلى السكن معضلة رهيبة. وتتدهور صحة المرأة، على نحو مستمر وبوتيرة سريعة، بسبب سوء التغذية المزمن والعمل المفرط، سواء في المصنع أو في المنزل. ويزداد تقلص عدد الأمهات القادرات على إنجاب أطفال أقوياء وأصحاء. وتتعاظم أعداد وفيات الرضع بمعدلات مثيرة للقلق؛ إن المرض والضعف، وهما نتيجتان حتميتان لعدم كفاية التغذية وظروف الحياة العامة البائسة، هما نصيب مئات الآلاف، بل الملايين من الأطفال البروليتاريين الذي يؤلفون مصدر يأس عند أمهاتهم.

وهناك ظرف خاص آخر يزيد من معاناة النساء في جميع البلدان التي لا تزال الرأسمالية تحتفظ فيها بهيمنتها. فقد أصبح تشغيل النساء، أثناء الحرب، منتشرا على نطاق واسع، وعلى وجه الخصوص، في البلدان المتحاربة، سُمعت صرخة: "أيتها المرأة، إلى الأمام – إلى الجبهة الاقتصادية، إلى الهيئات الحكومية والنشاط الثقافي!" اختفى التمييز ضد "الجنس الأضعف والأقل موهبة والمتخلف" بمجرد ظهور الضجة العسكرية للرأسمالية المتعطشة للهيمنة على العالم والاستغلال. الحاجة، تكمن في الحاجة إلى الدفاع عن الوطن والسعي الرأسمالي لتحقيق الربح – كل ذلك مجتمعا، أدى إلى تدفق جماهير النساء على الصناعة والزراعة والتجارة والنقل. وتدفق عمل النساء، بسرعة وعلى نحو منفلت، في جميع فروع الإدارات الاجتماعية والحكومية، أو ما يسمى بالخدمات العامة والوظائف العلمية. الآن، نتيجة للحرب العالمية، يترنح الاقتصاد الرأسمالي؛ عندما تكشف الرأسمالية، التي لا تزال محتفظة بسلطتها، عن عجزها عن استعادة الاقتصاد بما يتوافق مع

الاحتياجات المادية والثقافية للجماهير الكادحة الغفيرة؛ عندما تسبب الخراب الاقتصادي والتخريب المتعمد للإنتاج من جانب الرأسماليين في أزمة لا سابق لها وتوقف الإنتاج والبطالة، أصبحت النساء الضحية الأولى والأعظم تعدادا لهذه الأزمة. إن الرأسماليين الأفراد، فضلا عن الهيئات الرأسمالية الحاكمة في المجتمع والدولة، وما إلى ذلك، لا يخشون النساء العاطلات عن العمل – وأغلبهن غير مستنيرات سياسيا وغير منتظمات – بقدر ما يخشون الرجال العاطلين عن العمل. ويعني ذلك أيضا أن المرأة العاطلة عن العمل يمكنها، كملاذ أخير، بيع جسدها في السوق. وفي جميع البلدان التي لم تستولي فيها البروليتاريا على السلطة بعدُ عبر النضال الثوري، يُسمع الآن الشعار مرة أخرى: «لا للنساء في المصنع! العودة إلى الموقد والمنزل! ويجد هذا الشعار صدى حتى في النقابات العمالية، وسيؤدي إلى تعقيد وإبطاء النضال من أجل المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي لكلا الجنسين، وسيكون سببا في إحياء الأيديولوجية الرجعية البرجوازية الصغيرة القديمة حول "الوظيفة الطبيعية والوحيدة عند المرأة" ودونيتها. وبالتوازي مع تعاظم البطالة والحاجة الكبيرة لعدد لا يحصى من النساء، يتعاظم انتشار الدعارة بجميع أشكالها، من الزيجات المدبرة إلى بيع جسد الأنثى علنا.

إن الاتجاه المتزايد باستمرار لدفع النساء للخروج من العمل الاجتماعي يناقض بشكل حاد الحاجة المتزايدة للجماهير النسائية الغفيرة إلى مكاسب مستقلة وأنشطة مهنية ترضيهن. لقد أودت الحرب العالمية بحياة الملايين من الرجال، وحولت ملايين عديدة إلى مشلولين أو شبه مشلولين يحتاجون إلى الغذاء والرعاية؛ إن انهيار الاقتصاد الرأسمالي يحرم ملايين الرجال من فرصة إعالة أسرهم عبر وظائفهم كما كان لهم ذلك من قبل. كما يناقض هذا الاتجاه بشكل حاد مصالح غالبية المجتمع العظمى. لن يتمكن المجتمع من التعويض عن الدمار الرهيب الذي لحق بالثروة المادية والثقافية بسبب الحرب وتحقيق الزيادة اللازمة في الثروة والثقافة إلا إذا استخدم أيضا نقاط القوة وقدرات المرأة في جميع مجالات النشاط البشري. إن الاتجاه السائد لاستبعاد المرأة من المشاركة في الإنتاج الاجتماعي والثقافة له جذوره في رغبة الرأسماليين الذين يضغطون على الربح في إدامة قوتهم المفترسة. إنها تثبت أن الاقتصاد الرأسمالي والنظام البرجوازي لا يتوافقان والمصالح الحيوية عند الأغلبية الساحقة من النساء وعند المجتمع بوجه عام.

في محنة النساء المعاصرة، هناك شيء واحد حاسم ألا وهو أن هذا الوضع هو نتيجة حتمية ومظهر للجوهر المفترس والاستغلالي للرأسمالية. وقد أدت الحرب إلى تفاقم هذه الكوارث وتكثيفها إلى أقصى حد وجعلتها المصير البائس لجماهير النساء الغفيرة. وليس ذلك بظاهرة عابرة مطلقا، ولن تختفي حتى في فترة السلم،

ناهيك عن حقيقة أن استمرار وجود الرأسمالية يهدد البشرية بالحروب الإمبريالية المفترسة الجديدة، والتي تم تحديدها بالفعل بشكل واضح للغاية. وتعاني ملايين العملات على نحو هائل من كل الجوانب السلبية للوضع الاجتماعي المعاصر، لأنهن، وهن ينتمين، في ذات الوقت، إلى الطبقة المستغلة وإلى الجنس الأدنى، هن أكبر ضحايا النظام الرأسمالي. لكن مصائبهن ومعاناتهن ليست سوى واحدة من عواقب الوضع الذي تجد فيه البروليتاريا المستغلة والمضطهدة نفسها في جميع البلدان حيث لا تزال سلطة رأس المال هي السائدة. إن إصلاح النظام البرجوازي ذي الهدف الخيالي المتمثل في "محاربة الفقر كإرث من إرث الحرب" لن يساعد في تحسين الأمور. لا يمكن لهذه الظواهر السلبية أن تنتفي نهائيا إلا انتفاء هذا النظام نفسه – عبر النضال الثوري للنساء والرجال المستغلين والمحرومين في جميع بلدان العالم، وعبر العمل الثوري للبروليتاريا العالمية. وحدها الثورة العالمية – ذلك "القدر" التاريخي العالمي المحتوم – يمكنها أن تقضي على تركة الحرب العالمية في جميع البلدان: الفقر، والتفسخ الفكري والأخلاقي، والمعاناة القاسية عند الجماهير، والانهيار الكامل الذي بلغته الرأسمالية.

فقرة 7. وإزاء هذه المظاهر وظروف الحياة الاجتماعية، يدعو المؤتمر الشيوعي العالمي الثاني جميع نساء الطبقة العاملة، التواقات إلى الحرية والتطور الكامل لشخصيتهن الإنسانية، إلى الانضمام إلى صفوف الأحزاب الشيوعية في بلدانهن، وبالتالي الانضمام إلى صفوف الأممية الشيوعية، حيث تتحد تلك الأحزاب للقيام بأعمال ثورية قوية وفاصلة. إن الأممية الشيوعية، وهي تناضل بكل قوتها، وبوعي كامل بالهدف والطريق، في سبيل الإطاحة بالرأسمالية وإقامة النظام الشيوعي عبر الثورة العالمية، هي المدافع الأكثر وعيا وإخلاصا عن حقوق المرأة. وفي مرحلة أعلى من التطور التاريخي، يستمر العمل الذي بدأته الأممية الثانية لصالح المرأة، والذي لم تتمكن من اتمامه دوما، لأنها كانت تحت سيطرة التيار الانتهازي والإصلاحي المتعاظم صلب الحركة العالمية. فلم تكن الأممية الثانية قادرة على التحول إلى جمعية تضم أشخاصا منسجمين في التفكير وفي تنظيم العمل. أما الأممية الشيوعية فتواصل العمل الذي خانته الأممية الثانية بشكل مخز في أوت 1914. كما خانت الأممية الثانية حق المرأة ومصالحها عندما، بدلا من دعوة العمال في جميع البلدان إلى نضال أممي ثوري مشترك ضد الإمبريالية الرأسمالية، ضد النظام الرأسمالي، باركت اتحاد للمستغِلين والمستغَلين الأخوي صلب الجيوش الوطنية، وبالتالي ساهمت في تقاتل العمال وتدمير الطبقة العاملة ذاتيا لصالح الربح الرأسمالي وباسم رغبة رأس المال في السيطرة على العالم.

عندما ظهرت الأممية الثانية، كتبت أيضا على رايتها: النضال في سبيل المساواة الكاملة والتحرر الاجتماعي للمرأة. لقد قامت، دون شك، بعمل جيد وهام، حيث قامت بالدعاية لهذه المطالب صلب الجماهير الغفيرة، وأوضحت لها، في ذات الوقت، أنه من أجل تلبية هذه المطالب، من الضروري تحطيم الرأسمالية وبناء الاشتراكية؛ وأن هناك تناقضا فلا يمكن التوفيق بين النساء المنتميات إلى الأقلية المستغِلة والنساء المنتميات إلى الأغلبية المستغَلة، وأنه بين عبيد رأس المال المأجورين في كل بلد بعينه، كما في جميع أنحاء العالم، هناك رابطة تضامن أخوي، بغض النظر عن جنسهم. وكلفت النقابات العمالية والأحزاب الاشتراكية بواجب تجنيد النساء في صفوفها كعضوات ومشاركات على قدم المساواة في النضال الطبقي الاقتصادي والسياسي للبروليتاريا. وطالبت بتعزيز قدرة النساء العاملات على الدفاع عن أنفسهن والنضال في سبيل مصالحهن الطبقية عبر القيود التشريعية على القوة الاستغلالية للرأسماليين، عبر إدراج الضمان الاجتماعي والاعتراف بالمساواة السياسية الكاملة لهن. وطالبت بالفصل التام للحركة النسائية الاشتراكية عن الحركة البرجوازية. ومع ذلك، فقد تركت الأممية الثانية مسؤولية تلبية جميع هذه المطالب، بدرجة أو بأخرى، وخوض النضال الفعلي من أجل القرارات المتخذة، للمنظمات النقابية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في كل بلد بعينه. فلم يجري، بوجه عام، فيما يتعلق بمصالح المرأة وحقوقها، تنفيذ قراراتها إلا بقدر ما تمكنت النساء الاشتراكيات المنظمات في بلدان منفردة من تحقيق ذلك بأنفسهن عبر المنظمات البروليتارية.

أصبحت الهوة بين النظرية والتطبيق، بين القرار والفعل، هائلة على نحو خاص فيما يتعلق بمطلب حق النساء في التصويت. فقد سمحت الأممية الثانية للمنظمات المنتسبة إليها في إنجلترا بالدفاع لعدة سنوات عن حق الاقتراع المحدود "للسيدات"، والذي من شأنه أن يعزز سلطة المالكين السياسية، وبالتالي قوة المعارضة لإدراج حق الاقتراع العام لجميع البالغين. ولم يكن هناك اهتمام بواقع أن في بلجيكا، ثم في النمسا، خلال الحملة الانتخابية الكبرى، لم يطالب الحزب الاشتراكي-الديمقراطي بحق النساء في الاقتراع العام. وهذا واقع. لقد كلف مؤتمر الأممية الثانية، في شتوتغارت، الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية في جميع البلدان بواجب خوض النضال في سبيل حق المرأة في التصويت العام، كجزء أساسي لا غنى عنه من النضال البروليتاري العام في سبيل حق الانتخاب والسلطة، وخوض هذا النضال في سبيل حق المرأة في التصويت، وأن تتمايز تلك الأحزاب على نحو دقيق عن الحركات النسوية والديمقراطية البرجوازية، وأن تقطع تماما مع التكتيك الإصلاحي والانتهازي. ومع ذلك، ظل هذا القرار حبرا على ورق في أغلب الولايات، وعلى وجه الخصوص، لم يمنع الحزب الاشتراكي الموحد الفرنسي من الاقتصار على بعض المقترحات البرلمانية الأفلاطونية لإدراج حق النساء في الاقتراع، وحزب العمال الاشتراكي-الديمقراطي

البلجيكي. بقي الحزب حتى يومنا هذا في مقترحاته الخاصة حول حق المرأة في الاقتراع العام خلف رجال الدين.

لقد أظهرت الأممية الثانية ضعفا مخزيا ومسارا إجراميا غير أمين، في الوقت الذي كانت فيه النساء الاشتراكيات، في البلدان المتحاربة والمحايدة، أول من قمن بمحاولة ضعيفة لتوجيه الحركة العمالية إلى طريق جديد، لوضع التضامن الأممي لجميع المستغَلين فوق الشعارات القومية النضالية للممثلين الاشتراكيين الوطنيين، لإجبار الحكومات الإمبريالية على السلام عبر الأعمال الثورية العالمية وتمهيد الطريق لنضال العمال الثوري العالمي في سبيل كسب السلطة السياسية والإطاحة بالإمبريالية والرأسمالية. لم تكتف الأممية الثانية بعدم دعم هذه المحاولة، بل وافقت ضمنيا على أن أحزاب البلدان الفردية التي تضمها في تكوينها (وعلى رأسها – الاشتراكيون-الديمقراطيون الألمان – الحزب الذي كان بمثابة "مثال" للبقية، في البداية، مثال على التنظيم وضبط النفس التكتيكي، وبعد ذلك، مثال على الانهيار والإفلاس) أدانوه عبر التشويه والإدانة ومنعوا تنفيذه بكل الطرق الممكنة. وحتى الآن لا يزال يروج لتعزيز القوة الاستغلالية لرأس المال ويعارض التحرير الكامل للمرأة، ويخدع الجماهير بالكوميديا الهزلية للديمقراطية والبرلمانية والوطنية الاجتماعية والسلمية.

لم تقم الأممية الثانية بإنشاء هيئة واحدة تكون مهمتها العمل على نطاق عالمي لتحقيق المطالب الأساسية المطروحة لصالح المرأة. فقد نشأ جنين رابطة أممية للنساء الاشتراكيات والبروليتاريا للعمل التضامني المشترك خارج إطار تنظيمها وعلى نحو مستقل عنها. صحيح أنه سُمح لممثلي تلك المنظمات النسائية بحضور مؤتمرات الأممية الثانية، لكن دون الحق الرسمي في المشاركة فيها، ولم يُمنحن لا منصبا ولا صوتا في مكتب الأممية.

لذا، يجب على الشيوعيين والاشتراكيين الثوريين الثابتين والنساء البروليتاريات أن ينفصلوا عن الأممية الثانية وينضموا إلى الأممية الثالثة، التي لن تظل، في النضال في سبيل حقوق المرأة وحريتها، ورشة لصياغة القرارات، بل منظمة للعمل. إن الشكل الأمثل والأصح لانضمامهن هو، كما أشرنا آنفا، الانضمام إلى حزب بلد بعينه يكون فرعا من فروع الأممية الشيوعية. إن النساء العضوات في تلك الأحزاب والمنظمات التي لم تفصل بعدُ في قضية الانضمام إلى الأممية الثالثة، ملزمات بالطبع ببذل كل طاقتهن حتى تتبنى تلك المنظمات والأحزاب الأطروحات الرئيسية للأممية الثالثة وبرنامجها وتكتيكها وتنظيمها، فتنضم إليها بشكل كامل وتتصرف بروح مطالبها. ويجب على الشيوعيين والاشتراكيين الثوريين الثابتين والنساء البروليتاريات أن تتمايز عن تلك المنظمات والأحزاب التي تناصب الأممية الشيوعية العداء، ولا تزال تحاربها وتضعف النضال

الطبقي البروليتاري وتشوهه بشعارات إصلاحية انتهازية. إلى الأممية الثالثة، إلى أممية العمل الثوري! – هذا هو الشعار الشهير والواضح تماما عند جميع النساء العاملات اللاتي ترغبن في التخلص من العبودية الطبقية والجنسية.

فقرة 8. يُلزم المؤتمر الشيوعي العالمي الثاني جميع أحزاب الأممية الشيوعية بالعمل بما يتوافق تماما والأطروحات الواردة أعلاه لجذب جماهير النساء الغفيرة وإيقاظهن وتوحيدهن وتثقيفهن؛ في سبيل تعزيز قدرتهن على العمل والنضال باسم الشيوعية إلى أقصى حد ممكن؛ في سبيل أن نثبت لهن، قولا وفعلا، أن نضال البروليتاريا الطبقي الثوري وتحقيق تلك الأهداف هو وحده القادر على منح جميع النساء حقوقا متساوية وحرية كاملة وتطورا منسجما تماما لشخصيتهن الإنسانية. لذا، يجب على الأحزاب الشيوعية وفقا لتلك المبادئ التوجيهية:

أ. في البلدان التي كسبت فيها البروليتاريا سلطة الدولة بالفعل وفرضت هيمنتها عبر النظام السوفييتي مثلما هو الحال في روسيا

1) تعزيز مشاركة المرأة على نطاق واسع في جميع العمليات والأنشطة القتالية اللازمة لمكافحة أعداء الثورة داخل البلاد وخارجها، في المقدمة وفي المؤخرة، حفاظا على القوة السوفيتية وتعزيزها – من ذلك، على سبيل المثال، الخدمة في الميليشيا النسائية، والعمل كراهبات الرحمة الحمراء، والتثقيف في صفوف الجيش الأحمر، ونحو ذلك. كما أن مشاركة النساء مشاركة واسعة وواعية في النشاط الهادف إلى التغلب النهائي على جميع البقايا الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية وأخلاقها الأنانية أمر ضروري.
2) القيام بتثقيف حي ومكثف صلب العاملات والفلاحات الفقيرات وجميع النساء المشتغلات ولو على نحو مستقل، في سبيل أن نشرح لهن كيف أن تقليص المرحلة الانتقالية إنما يعتمد عليهن، وعلى وعيهن بقدر أكبر، وعلى عدم انكسار إرادتهن، وعلى تفانيهن في العمل – من الرأسمالية المترنحة والتي تتهاوى بالفعل إلى شكل أعلى شيوعي من الحياة الاجتماعية – تلك المرحلة الانتقالية الصعبة حيث لا مفر من المصاعب والمعاناة والتضحيات، والتي تؤثر بشدة على النساء وأطفالهن.

3) القيام بتثقيف مكثف وحي صلب العاملات والفلاحات الفقيرات وجميع النساء الكادحات وحتى المشتغلات على نحو مستقل، في سبيل أن نشرح لهن كيف أن النظام الاجتماعي الشيوعي الجديد الحر والكامل، إنما ينضج في النضال ضد كل قوى الموت في العالم البرجوازي القديم والمدعو إلى حل المشكلات الصعبة الجديدة والتغلب عليها – يجب أيضا أن يكون إلى حد كبير من صنع أيديهن، وثمرة الوعي الطبقي، والإرادة الصلبة والنشاط المتفاني عند كل واحدة منهن.

4) تشجيع النساء العاملات والموظفات على القيام بدور واسع في البناء الاقتصادي من خلال أجهزة السلطة السوفيتية والنقابات العمالية والتعاونيات ونحوها من المؤسسات.

5) تشجيع المرأة على المشاركة الواسعة في عمل مجالس الرقابة ومختلف هيئاتها الإدارية والاقتصادية، وفي سائر الوظائف بما في ذلك البحث العلمي.

6) المطالبة بتحديد ظروف عمل المرأة العاملة بما يناسب خصائص جسد المرأة، فضلا عن الاحتياجات الجسدية والمعنوية للمرأة الأم، والتي من شأنها أن تمكن المرأة من الحصول على مزيج متناغم من النضج مع النشاط المهني، وهو مزيج من شأنه أن يسمح لها أثناء العمل الإبداعي بتطوير كل قواها البدنية وقدراتها العقلية.

7) السعي لإدماج العائلة التقليدية (الأكثر تأخرا وتبلدا من بين أشكال الحياة الحرفية والمهنية) في مجال التعاونية، وتحويل المرأة من جارية في عائلة مفردة صغيرة إلى عاملة حرة في مجتمع كبير.

8) السعي إلى إنشاء مؤسسات عامة نموذجية، تُنقل إليها المهام الاقتصادية التي كانت حتى الآن ملقاة على عاتق المرأة في العائلة القديمة؛ ويجب على هذه المؤسسات أن تسهل مسؤولية الأمومة الملقاة على عاتق المرأة، فتكملها وتحسّنها.

9) الاهتمام بإنشاء منظمة ضمان اجتماعي مثالية لحماية الأمومة والطفولة والشّباب.

10) الاهتمام بإنشاء مؤسسات مماثلة لتقديم المساعدة للعاملات المريضات والضعيفات والمسنات والمعاقات، واتخاذ تدابير اقتصادية وتربوية لإعادة البغايا، هذا الإرث عن النظام البرجوازي، من صفوف البروليتاريا الرثة إلى البروليتاريا، إلى الشعب الكادح.

11) بذل الجهد لتنظيم التعليم المدرسي على أساس العمل والتعليم والتدريب المشترك، الأمر الذي من شأنه أن يوفر الحرية للتنمية الشخصية ويساهم في ذات الوقت في تنمية الشعور بالتضامن، والذي يوفر أيضا للمرأة الظروف اللازمة لتنمية شاملة لشخصيتها الإنسانية.

12) جذب النساء إلى مشاركة واسعة النطاق في إنشاء وتنفيذ تلك الأحداث – وكذلك في تنظيم وإدارة تلك المؤسسات – التي تهدف إلى تخفيف وضع المرأة كربة بيت وأم، وضمانها الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص، رعاية النساء والأطفال والشباب.

ب. في جميع البلدان حيث لا تزال البروليتاريا تناضل في سبيل كسب السلطة السياسية:

1) إشراك النساء في صفوف الحزب الشيوعي وفي المنظمات الطبقية للبروليتاريا كعضوات متساويات؛ إتاحة الفرصة لهن حتى تشاركن في جميع هيئات الحزب ومنظماته، وفي النقابات والمؤسسات التعاونية.
2) السعي إلى تثقيف الجماهير الغفيرة من النساء العاملات والفلاحات الفقيرات في قضية الشيوعية، وجوهر العمل الثوري وهدفه وأساليبه ووسائله ونضال البروليتاريا؛ – جذب قطاعات كبيرة من النساء للمشاركة في هذه العروض – وبالتالي منحهن دروسا عملية وملموسة في النشاط الثوري الذي له دور تعليمي هائل؛ اتخاذ جميع التدابير، باستخدام جميع أنواع المنظمات، لتعميق وتوضيح الوعي الطبقي للعاملات وتعزيز طاقتهن وقدرتهن النضالية الثورية.
3) السعي لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين أمام القانون – في كافة مجالات الحياة الخاصة والعامة.
4) الاستخدام الواعي، لصالح الطبقة العاملة والثورة، لحق الاقتراع الإيجابي والسلبي للمرأة في الهيئات التمثيلية للمجتمع والدولة وفي جميع المؤسسات العامة، مع التأكيد بوضوح وبشكل قاطع على الأهمية المحدودة للاقتراع والبرلمانية والديمقراطية البرجوازية من وجهة مصلحة البروليتاريا والحتمية التاريخية للتغلب على البرلمانية والديمقراطية البرجوازية عبر الانتقال إلى النظام السوفييتي ودكتاتورية البروليتاريا.
5) تشجيع النساء العاملات والموظفات والمسؤولات، وجميع النساء العاملات في المدينة والريف على المشاركة الواعية في انتخابات المجالس العمالية الاقتصادية والسياسية والثورية؛ حتى تظهر العاملات المنتخبات والموظفات والعاملات النشاط الأكثر حيوية في تلك المجالس العمالية وهيئاتها؛ بحيث تنتشر فكرة المجالس على نطاق واسع ويجري تحقيقها صلب الفلاحات الفقيرات والفئات الاجتماعية الريفية التي لها صلة بها.

6) النضال في سبيل حق المرأة في المساواة في التعليم العام والمهني المجاني مع الرجل، وفي سبيل مشاركتها في مجال الاقتصاد الاجتماعي والعمل بجميع أشكاله كعاملة متساوية، وكذلك في سبيل الاعتراف بقيمة الأمومة كوظيفة مفيدة اجتماعيا.
7) النضال في سبيل المساواة في الأجر في العمل المتساوي بين الرجل والمرأة.
8) النضال في سبيل الحد جذريا من القوة الاستغلالية لرأس المال من خلال الحماية التشريعية الفعالة للعاملات والموظفات والمسؤولات – بما في ذلك ما يسمين بالخادمات – في جميع مجالات الاقتصاد الوطني، والحاجة إلى اتخاذ تدابير فيما يتعلق بالشابات والحوامل ويجب مراعاة النساء أثناء المخاض والولادة للأمهات المرضعات.
9) المطالبة بإنشاء تفتيش عمالي واسع النطاق، مع عدد كبير بما فيه الكفاية من المسؤولين المستقلين، يتألف من أطباء وفنيين وعمالا كاملي العضوية، وحيث يجب تمثيل النساء وفقا لحصتهن في الإنتاج.
10) المطالبة بتركيز الخدمات العامة وإنشاء مثل هذه المؤسسات التي تزيل عبء تدبير المنزل والأمومة عن النساء المنخرطات في العمل المهني، فينتقل ذلك العبء إلى المجتمع. وكذلك استكمال وتحسين التعليم المنزلي للأطفال بالتغذية العمومية المشبعة بفكرة التضامن الشعبي.
11) المطالبة بإنشاء مؤسسات مماثلة لا فقط في المدن والمراكز الصناعية، بل أيضا في الريف، لصالح العاملات الزراعيات والفلاحات، الخ.
12) أن نشرح للنساء كيف أن التدبير المنزلي بشكله القديم هو أمر متخلف بطبيعته، مما يسبب ضياعا مفرطا للوقت والطاقة والموارد؛ وأن الرأسمالية تستخدم العائلة كوسيلة لإبقاء أجر الزوج منخفضا تحسبا للعمل المنزلي المجاني الذي تقوم به زوجته، ولإبقاء الزوجة في حالة من التخلف الفكري والسياسي، وصرفها عن الحياة العامة.
13) المطالبة بإصلاح جذري في مجال السكن لا يتوقف عند احترام الحق البرجوازي في ملكية المباني الفاخرة والواسعة، والتي تشارك فيها النساء أيضا.
14) المطالبة بتطوير واسع النطاق ومنتظم للرعاية الصحية العامة، ومن بين أمور أخرى، إنشاء عيادات خارجية مجانية في المدينة والريف، حيث ستشتغل الطبيبات والممرضات ومدبرات المنزل اللات تلقين تدريبا مهنيا خاصا بالمحتاجين.

15) المطالبة باتخاذ إجراءات اقتصادية واجتماعية لمكافحة الدعارة. تدابير صحية لمكافحة انتشار الأمراض المنقولة جنسيا؛ إلغاء نظام الثكنات وتتبع الشرطة البغايا واعتراف المجتمع بحقوقهن الإنسانية والسعي للقضاء على ازدواج الأخلاق الجنسية التي تختلف بين الرجال والنساء.
16) المطالبة بمشاركة المرأة في جميع الأنشطة المرتبطة ارتباطا وثيقا بحقها في التعليم والشغل الحر والحماية من الاستغلال الرأسمالي، ونحو ذلك.

ج. في البلدان في مرحلة التطور السابقة عن الرأسمالية:

1) النضال في سبيل القضاء على التمييز والعادات اليومية؛ والمؤسسات الدينية والقانونية التي تحوّل المرأة إلى مجرد جارية منزل تعمل لدى زوجها وتخدم من أجل رضاه؛ ولا يقتصر هذا النضال على تعليم النساء فحسب، بل الرجال أيضا.
2) تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في التعليم والعائلة والحياة العامة.
3) النضال في سبيل الحماية الحقيقية للنساء الفقيرات والمضطهدات من استغلالهن واستعبادهن من قبل الطبقات المالكة الحاكمة، والذي يحدث بشكل خاص في إنتاج الحرف اليدوية الصغيرة، والذي يمكن، بالمناسبة، التخفيف من جوانبه السلبية عبر الحركة التعاونية.
4) المطالبة بتنفيذ التدابير التي من شأنها أن تؤدي من أشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية السابقة عن الرأسمالية إلى الشيوعية، وخاصة تلك التي من شأنها أن تظهر بوضوح، وبأمثلة نموذجية، للنساء كيف أن العائلة الضيقة تستعبدهن، في حين أن العمل الاجتماعي يحررهن.

في التحريض والعمل التنظيمي صلب النساء في البلدان التي لا تزال في مرحلة التطور السابقة عن الرأسمالية، يجب استخدام، على نحو خاص، الخبرة والملاحظات التي تراكمت عند الرفاق الروس أثناء نشاطهم صلب نساء الشعوب الشرقية.

فقرة 9. لكي تتمكن الأحزاب التي انضمت إلى الأممية الشيوعية من العمل بنجاح أكبر، وفقا للأطروحات المذكورة أعلاه، يصادق المؤتمر الشيوعي العالمي الثاني على القرارات التنظيمية التالية:

أ. المنظمة في بلد بعينه:

1) لا يجب على الحزب الشيوعي في بلد بعينه أن يجمّع النساء في منظمة مستقلة، بل عليه أن يضمهن في المنظمات الحزبية المحلية كعضوات متساويات، وأن يشركهن في التعاون في جميع الهيئات والمنظمات الحزبية. إلا أن الحزب الشيوعي يتخذ تدابير خاصة ويضع لوائح خاصة قصد انتداب النساء في صفوفه عبر التحريض وإبقائهن في تنظيمه وتثقيفهن سياسيا، آخذا بعين الاعتبار الخصائص النفسية والأخلاقية للمرأة وتأخرها التاريخي وميزاتها الخاصة والمنزلة الدونية التي لا تزال تشغلها غالبا لأنه يتعين عليها العمل في المنزل.
2) لكل منظمة حزبية محلية لجنة حملة نسائية، والتي يمكن أن تضم رفاقا ذكورا. ومهماتها كما يلي:
   أ. القيام بحملات منظمة ومتواصلة صلب النساء اللاتي لا تزلن غريبات عن الحزب، واللجوء إلى الاجتماعات العامة، والمقابلات والاجتماعات في الشركات، واجتماعات ربات البيوت، ومؤتمرات المندوبات غير الحزبيات، وتنظيم الحملات في المنزل، وإعداد ما يقابلها من حملات انتخابية. وإعداد محتوى النشريات والصحف والكراريس والكتب بمختلف أنواعها.
   ب. تعيين النساء اللاتي اجتذبهن التحريض عضوات في الحزب والنقابات والمؤسسات التعاونية وغيرها من المنظمات البروليتارية للنضال والبناء.
   ت. التأكد من أن النساء عضوات الحزب والنقابات والتعاونيات ومجالس نواب العمال وجميع هيئات البروليتاريا الثورية المناضلة ليست عناصر خاملة أو سلبية، بل تتخذن موقفا واعيا مستوحى من مُثُل الشيوعية وتشاركن بحماسة في حياة وأنشطة المنظمات وأجهزتها.
   ث. التأكد من حصول عضوات الحزب على التثقيف النظري والعملي المناسب في مؤسسات الحزب التثقيفية العامة أو في الأمسيات النسائية الخاصة المخصصة للقراءة والنقاش ونحو ذلك.
   ج. أن نضمن أن تحصل النساء اللاتي لهن مهارات تحريض وتنظيم على ثقافة شاملة وأن نتيح لهن الفرصة حتى تستخدمن مواهبهن على نحو كامل.
   ح. تعيين محررة لـ"صفحة المرأة" التي يجب أن تكون في كل صحيفة حزبية، والاهتمام باستقطاب موظفات من صفوف النساء العاملات.

تتألف لجنة الحملة النسائية المحلية من 5 إلى 7 عضوات يجري ترشيحهن من قبل الرفيقات المنظمات وتصادق عليها لجنة الحزب المحلية. تعمل لجنة الحملة في صلة وثيقة بلجنة الحزب المحلية. ودون مصادقة الأخيرة، لا يكون صالحا لا نشاطها ولا قرارها. ولها ممثلة دائمة في لجنة الحزب المحلية تشارك في جميع اجتماعات هذه الأخيرة وفي كامل نشاطها، ولها صوت استشاري في جميع قضايا الحزب العامة، وصوت تقريري في جميع قضايا الحركة النسائية.

3) لكل لجنة حزبية جهوية لجنة الحملة النسائية الجهوية. وتتمثل مهمتها في تحفيز النشاط ومساعدة لجان الحملات النسائية المحلية في الجهة على تنفيذ مهماتها على نحو فعال. وللقيام بذلك يجب عليها:

أ. أن تكون على اتصال دائم مع جميع اللجان النسائية المحلية في الجهة، وكذلك مع اللجنة المركزية للحملة النسائية أو الأمانة النسائية الوطنية؛

ب. جمع كل المواد الملموسة الأساسية التي جرى تحصيلها خلال نشاط لجان الحملات النسائية المحلية المفردة، ووضع تلك المواد تحت تصرف اللجان المحلية؛

ت. تزويد كامل الجهة بالدعاية وأدب التثقيف؛

ث. اقتراح وإعداد وتنفيذ المبادرات الدعائية الكبرى بجميع أنواعها في الجهة بأكملها، وتوفير ما يلزمها من قوى الدعاية والتنظيم؛

ج. اتخاذ وتنفيذ جميع التدابير اللازمة لتعبئة النساء لجميع المبادرات الرئيسية وخطابات الحزب، وبالتالي تحويلهن من خاملات غير مباليات إلى متعاونات نشيطات؛

ح. تنظيم مؤتمرات نسائية جهوية، تشارك فيها، وجوبا، ممثلة واحدة أو اثنتان من لجان الحملات النسائية المحلية، بالإضافة إلى إرسال مندوبات منتخبات من أعضاء الحزب من مدينة بعينها. ويجب أن تكون هناك مندوبة واحدة عن كل 50 امرأة من أعضاء الحزب. وتعقد اللجنة المؤتمر النسائي الجهوي حسب الحاجة، لكن مرة واحدة على الأقل كل 6 أشهر. بالإضافة إلى ذلك، يجب على اللجنة النسائية الجهوية عقد مؤتمرات غير حزبية للمندوبات.

تتكون اللجنة النسائية الجهوية من 5 إلى 7 عضوات يجري اقتراحهن في مؤتمر الجهة من جانب عضوات الحزب المنظمات، وتصادق عليها لجنة الحزب الجهوية، وتعمل اللجنة النسائية الجهوية في صلة وثيقة بلجنة الحزب الجهوية وتعتمد في أنشطتها وقراراتها على هذه الأخيرة التي تكون لها فيها ممثلة واحدة أو أكثر.

وتشارك الممثلات في جميع اجتماعات لجنة الحزب الجهوية، ويتمتعن بصوت استشاري في جميع القضايا الوطنية العامة، وبصوت تقريري في جميع قضايا الحركة النسائية.

4) توجد ضمن لجنة الحزب المركزية لجنة الحملة النسائية الوطنية أو الأمانة النسائية. ومهماتها كما يلي:

أ. الحفاظ على اتصالات مستمرة ومنتظمة مع لجان الحملات النسائية المحلية والجهوية وجعلها في صلة وثيقة بلجنة الحزب المركزية؛

ب. جمع كافة المواد الملموسة التي جرى تحصيلها عبر نشاط اللجان النسائية الجهوية، وتزويدها بهذه المواد، وتبادل التوجيهات والبيانات معها من خلال تجربتها الخاصة؛

ت. تزويد اللجان النسائية الجهوية في جميع أنحاء البلاد بمطبوعات الدعاية والتثقيف؛

ث. إيلاء اهتمام خاص بقضايا الشغل والتعليم ووضع المرأة القانوني وحماية العاملات، وبوجه عام، جميع القضايا والنضالات التي تؤثر على مصالح المرأة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ تشجيع لجان الحملات النسائية الجهوية والمحلية على تطوير القضايا المذكورة أعلاه؛

ج. إصدار مجلة دورية مخصصة لتثقيف الرفيقات نظريا، لغرس فيهن فهما أعمق لأفكار الشيوعية وتعريفهن عن كثب بآراء الحزب ومهماته الثورية في أية لحظة. وتقوم اللجنة النسائية الوطنية بتعيين رئيسة تحرير تلك المجلة وانتداب موظفات فيها من صفوف العاملات، وتقديم المقالات؛

ح. أخذ زمام المبادرة وتنظيم جميع أنواع المبادرات الدعائية على نطاق كامل البلاد وتوفير ما يلزمها من قوى الدعاية والتنظيم؛

خ. اتخاذ وتنفيذ جميع التدابير اللازمة لجذب أوسع قطاعات النساء العاملات في البلاد إلى المشاركة الأكثر نشاطا ونكران الذات في تنفيذ المهام المشتركة الكبرى للحزب وفي كامل نضاله؛

د. عقد مؤتمرات نسائية وطنية، تشارك فيها ممثلة أو ممثلتان من كل لجنة نسائية جهوية ومندوبات منتخبات من أعضاء الحزب من جميع أنحاء البلاد، وذلك على نحو مندوبة واحدة عن كل 100 عضوة في الحزب؛ ويجوز للمنظمات النسائية التي تضم أقل من مائة عضوة أن ترسل مندوبة واحدة أيضا؛ ويُعقد المؤتمر النسائي الوطني حسب

الحاجة، ولكن ليس أكثر من مرة واحدة في السنة؛ كما تعقد لجنة التحريض النسائي الوطنية مؤتمرات للمندوبات غير الحزبيات من جميع أنحاء البلاد؛

ذ. تعيين مراسلة خاصة تكون في صلة دائمة بالأمانة النسائية الوطنية.

تتكون لجنة التحريض النسائي الوطنية من 7 إلى 10 عضوات، يقترحهن المؤتمر النسائي الوطني ويصادق عليها مؤتمر الحزب الشيوعي، وتعمل في أمتن صلة بلجنة الحزب المركزية. ولا تكون قراراتها صالحة إلا إذا صادقت عليها لجنة الحزب المركزية. وتشارك ممثلاتها في جميع اجتماعات وأشغال لجنة الحزب المركزية، ويكون لهن صوت تقريري في جميع قضايا المرأة، وصوت استشاري في جميع قضايا الحزب العامة.

ب. المنظمة الأممية

يجري تأليف أمانة نسائية أممية تحت إشراف تنفيذية الأممية الشيوعية، تتألف من 3 إلى 5 عضوات يقترحهن المؤتمر الشيوعي النسائي العالمي ويصادق عليها المؤتمر الشيوعي العالمي أو تنفيذية الأممية الشيوعية نيابة عنه. وتعمل الأمانة النسائية في أمتن صلة بتنفيذية الأممية الشيوعية، وهذه الأخيرة تصادق على قرارات الأمانة النسائية الأمنية وأنشطتها. وتشارك ممثلة عن الأمانة النسائية الأممية في جميع اجتماعات وأنشطة تنفيذية الأممية الشيوعية بصوت استشاري في القضايا العامة، وبصوت تقريري في قضايا الحركة النسائية. ومهمات الأمانة النسائية الأممية كما يلي:

أ. إقامة علاقات حية باللجان النسائية في الأحزاب الشيوعية في مختلف البلدان والحفاظ عليها، وكذلك إقامة علاقات حية فيما بين تلك اللجان النسائية؛

ب. جمع كل المواد الملموسة والدعائية التي جرى تحصيلها عبر نشاط الأمانة النسائية في كل بلد بعينه، ومساعدة كل لجنة في استخدامها؛

ت. جمع الأدب الحزبي الشيوعي النسائي من مختلف البلدان، مثل المجلات و"الصفحات النسائية" والنشرات ونحوها، وتسهيل تبادلها بين مختلف البلدان؛

ث. مراقبة تطور حالة العمل المأجور، ووضع المرأة المدني والعام، وتعليمها المهني والعام، وقضايا حماية المرأة العاملة، ومؤسسات حماية الأمومة والطفولة، وقضية السكن، ونحو ذلك – في كلمة واحدة، كافة نواحي حياة المرأة ونشاطها في مختلف البلدان؛

جمع المواد ذات الصلة، ولفت انتباه الأمانة النسائية في كل بلد إلى القضايا والمهمات المعلقة ذات الأهمية العالمية، والإشارة إلى المواد المتاحة للدراسة؛

ج. مطالبة المراسلات العالميات بتقديم تقارير فورية في جميع الأحداث والظواهر ذات الأهمية الخاصة، مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر؛

ح. تركيز منبر إعلامي عالمي يجب فيه، إلى جانب تقرير عام موجز، نشر رسائل فردية ذات أهمية خاصة والإشارة إلى القضايا العامة والمهمات والتدابير التي سيجري نقاشها؛

خ. خلال احتجاجات البروليتاريا على النطاق العالمي بقيادة الأممية الشيوعية، يجب اتخاذ تدابير فعالة فورا لجذب أوسع فئات النساء العاملات في جميع البلدان إلى الجيش الثوري، كمشاركات واعيات وشجاعات ونكران الذات في النضال؛

د. عقد مؤتمرات شيوعية نسائية عالمية، والتي ينبغي أن تعمل على تسهيل تبادل الخبرات المكتسبة والمشاريع الجديدة المتعلقة بالعمل، وتعزيز الروابط بين الرفيقات وتوحيد جماهير النساء العاملات في سبيل النشاط الثوري العالمي والنضال الثوري.

على المؤتمرات الشيوعية النسائية العالمية أن تدعو النساء المستغَلات والمستعبَدات في جميع أنحاء العالم إلى:

"أيتها النساء العاملات في جميع البلدان، اتحدن مع عمال جميع البلدان تحت راية الأممية الشيوعية ضد الرأسمالية وديمقراطيتها الزائفة، للنضال في سبيل كسب السلطة السياسية، في سبيل تركيز دكتاتورية البروليتاريا والنظام السوفييتي! والحق أن الأمر إنما ينطبق أكثر عليكم أنتم، يا عموم العمال، فلن تخسروا في هذا النضال إلا قيودكم، لكنكم ستكسبون العالم بأسره."

المؤتمر الشيوعي العالمي الأول

قرار في انتداب العاملات للنضال في سبيل الاشتراكية، 1919.

يعلن المؤتمر الشيوعي العالمي الأول أنه لا يمكن ضمان الإنجاز الناجح لجميع المهمات الملقاة على عاتقه، وكذلك انتصار البروليتاريا العالمية النهائي والتحطيم التام للنظام الرأسمالي، إلا بالنضال المشترك الموحد على أوثق نحو لرجال ونساء الطبقة العاملة العالمية.

إن تعاظم استخدام اليد العاملة النسائية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وواقع أن ما لا يقل عن نصف جميع البضائع الثمينة في العالم يجري إنتاجها بأيدي النساء، ومن ناحية أخرى، الدور العظيم المعترف به عموما الذي تلعبه المرأة العاملة في الاقتصاد الوطني وفي تركيز نظام اجتماعي شيوعي جديد، خاصة أثناء الانتقال إلى الحياة اليومية الشيوعية، مع تحول العائلة وإدخال التعليم الاشتراكي العام للأطفال الذي يرمي إلى إعداد مواطنين أكفاء مشبعين بروح التضامن لصالح الجمهوريات السوفيتية. – كل ذلك يجعل من الملح على جميع الأحزاب التي انضمت إلى الأممية الشيوعية أن تعمل بكل قوتها وطاقتها لانتداب النساء العاملات في الحزب واستخدام جميع الوسائل لتثقيف المرأة العاملة بروح الأشكال الاجتماعية الجديدة والأخلاق الشيوعية في الحياة الاجتماعية والعائلية.

فلا يمكن تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا والحفاظ عليها إلا عبر المشاركة النشطة والفعالة لنساء الطبقة العاملة.

المصدر المعتمد في الترجمة

المؤتمر الأول للكومنترن، دار الحزب للنشر، موسكو، 1933، ص 214، ط. روسية

Первый конгресс Коминтерна, Партийное издательство, Москва,1933 г., стр. 214.